رقم التقرير : ٦٤ اغسطس ٢٠١١

فوز حزب العدالة والتنمية التركي في الانتخابات العامة للمرة الثالثة ١٢ حزيران ٢٠١١

AK PARTİ'NİN 12 HAZİRAN 2011 GENEL SEÇİMLERİNDEKİ ZAFERİ

VICTORY OF JUSTICE AND DEVELOPMENT PARTY IN 12 JUNE 2011 TURKEY'S GENERAL ELECTIONS

ORTADOĞU STRATEJİK ARAŞTIRMALAR MERKEZİ
CENTER FOR MIDDLE EASTERN STRATEGIC STUDIES
مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية

فوز حزب العدالة والتنمية التركي في الانتخابات العامة للمرة الثالثة
١٢ حزيران ٢٠١١

AK PARTİ'NİN 12 HAZİRAN
2011 GENEL SEÇİMLERİNDEKİ ZAFERİ

VICTORY OF JUSTICE AND DEVELOPMENT
PARTY IN 12 JUNE 2011
TURKEY'S GENERAL ELECTIONS

رقم التقرير : ٦٤
اغسطس ٢٠١١

ISBN: 978-605-5330-09-5

مركز الشرق الاوسط للدراسات الاستراتيجية

نبذة تاريخية

ازدادت الحاجة الى اجراء المزيد من الدراسات حول الشرق الاوسط منذ اوائل التسعينيات من القرن الماضي، بهدف تلبية احتياجات الرأي العام واوساط السياسة الخارجية. وتحقيقا لهذا الهدف تأسس في شهر مارس من عام ٢٠٠٢ معهد يتولى القيام بهذه الدراسات باسم " معهد العراق للدراسات والابحاث". وتم توسيع نطاق فعاليات المعهد وتبديل اسمه الى "معهد كلوبال للدراسات الاستراتيجية" في ٩١ مارس ٤٠٠٢ . واجتاز هذا المعهد مرحلة تطوير وتجديد شاملين تضمن تركيزه على شؤون الشرق الاوسط، وبذلك تغير اسمه اعتباراً من شهر تشرين الثاني / نوفمبر من عام ٨٠٠٢ الى مركز الشرق الاوسط للابحاث الاستراتيجية "اورسام".

نظرة الى منطقة الشرق الاوسط

لايخفى على احد ان منطقة الشرق الاوسط تعاني من مشاكل عديدة ومتشابكة. غير انه لاينبغي ربط هذه المشاكل بشعوب المنطقة او اضفاء هذه الصبغة على تلك الشعوب. ان الشرق الاوسط تملك بالقوة التي تستمدها من شعوبها وبتوظيف ديناميكيات هذه الشعوب، طاقات وامكانيات هائلة تؤهلانه لارساء حملة تنموية سليمة. ان احترام ارادة شعوب المنطقة في التعايش السلمي فيما بينها واحترام سيادة الدول والحقوق والحريات الاساسية للافراد، شرط اساسي وأولي لتأمين السلام والاستقرار الدائم سواء في المنطقة او على المستوى الدولي. ان تفهم المشاكل الموجودة في الشرق الاوسط، والعمل على ايجاد حلول عادلة وواقعية لها، ستشجع المبادرات السلمية فيها، وفي هذا النطاق، فان على تركيا ان تستمر في مساهماتها من اجل ترسيخ جذور الاستقرار والرفاه الاقليمي في المناطق المجاورة لها.

ان توفير الجو الملائم للحوار بين مختلف الاطراف دون الدخول في محاور استقطابية، وتقييم الدعم الدولي عن طريق سياساتها الهادفة الى احلال التوافق، تعتبر عوامل في صالح دول وشعوب المنطقة.

فعاليات مركز اورسام بصفته مؤسسة دراسات وابحاث

في اطار الاهتمام بالشرق الاوسط، وبهدف التعريف بالقضايا السياسية العالمية بشكل سليم، ومن اجل إتاحة الفرص لاتخاذ مواقف مناسبة، يقوم مركز اورسام بتقديم معلومات تساعد على انارة الطريق امام الرأي العام والمراجع والاجهزة المختصة باتخاذ القرار.كما يقوم باستنباط الافكار التي تحتوي اقتراحات بديلة لمواقف متنوعة. ويقوم المركز الى جانب ذلك بتشجيع الاعمال المتميزة للباحثين والمفكرين من مختلف الاوساط. ويحوز مركز اورسام على امكانيات واسعة تتيح له استعراض التطورات والتوجهات التي تشهدها المنطقة لتكون في متناول المسؤولين وذلك عن طريق متابعة ابحاث ودراسات دقيقة في موقعه الالكتروني. ويقوم المركز بدعم التطورات في الشرق الاوسط على الصعيد العالمي بالمجلتين اللتين نصف السنوية » دراسات الشرق الاوسط « الشهرية و » تحليلات الشرق الاوسط « يصدرهما المركز وهما ، وبتحليلاته وتقاريره والكتب التي يصدرها. كما انه يقوم بتسهيل فعاليات استقبال واستضافة رجال الاعمال وممثلي منظمات المجتمع المدني في تركيا، ويعمل على تأمين مشاركة الرأي العام التركي والعالمي في المعلومات والافكار.

الفهرست

- تقديم..... ٤
- موجز البحث ٥
- المقدمة..... ٦
- حرب الوعود ٦
- الشعب الجمهوري ٧
- البيت الابيض لا يتوقع ٧
- صناديق الاقتراع ٨
- الاحزاب السياسية المشاركة ٨
- خارطة الطريق للمرحلة الجديدة..... ٩
- اصغر نائب في البرلمان ٩
- حزب العدالة يحصد الاصوات..... ١٠
- تفاصيل جانبية..... ١٠
- المؤهلات العلمية للنواب ١٠
- اسباب نجاح حزب العدالة..... ١١
- تحديات ما بعد الانتخابات..... ١١
- المصادر..... ١٢

تـقديـم

نقدم للقارئ الكريم الجزء الثاني من الدراسة التي أجراها الباحث العراقي عبد الاله مصطفى توتونجي حول موضوع الانتخابات النيابية التي جرت في الثاني عشر من شهر حزيران/ يونيو لهذا العام. ويوضح الباحث في هذه الدراسة النتائج التي تمخضت عنها تلك الانتخابات وما سينجم عن فوز حزب العدالة والتنمية فيها بالاغلبية الساحقة من تطورات في الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعلى رأسها اعداد دستور جديد للبلاد وتسوية المشاكل السياسية وغيرها من القضايا العالقة الحيوية للشعب التركي.

وكان الباحث قد تطرق في الجزء الأول من بحثه الذي نشرناه في موقع (أورسام) الالكتروني، الى تجربة حزب العدالة والتنمية، والقى الضوء على شخصية رئيس ومؤسس الحزب وعلى المؤشرات التي تنبئ بنتائج الانتخابات النيابية.

ونأمل ان يكون القسم الثاني من هذا البحث ذا فائدة للقراء والباحثين في الشؤون التركية، مقدمين في الوقت نفسه الشكر للباحث على مشاركته القيمة هذه.

حسن كانبولات
رئيس مركز الشرق الأوسط
للدراسات الاستراتيجية (أورسام)

فوز حزب العدالة والتنمية التركي في الانتخابات العامة للمرة الثالثة
١٢ حزيران ٢٠١١

عبدالاله مصطفى توتونجي (*)
خبير في الشؤون التركية

موجز البحث

يفيد الباحث ان الانتخابات النيابية التي اجريت بتاريخ ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١١ في تركيا كانت اهم انتخابات في تاريخ الشعب التركي، مشيرا الى وقوف بعض الجهات الاجنبية ضد فوز حزب العدالة والتنمية ، ويورد ردود رئيس الحزب على هذه المحاولات. ويشير الباحث الى ما جاء في الوعود الانتخابية لهذا الحزب والتي كان أهمها اصدار دستور جديد للبلاد يعتمد على خدمة المواطن وحقوقه ولا يكون لمصلحة الدولة على حساب المواطن، اضافة الى وعد الحزب بتسوية المشاكل السياسية وفي مقدمتها قضية الاكراد، وخفض معدل البطالة الى ما دون ٢٥ ٪، ورفع حجم الاقتصاد من ٧٣ مليار دولار الى ترليوني دولار لتصبح تركيا اقوى عشر اقتصادات في العالم وليصل معدل دخل الفرد الى٢٥ ألف دولار.

ويشير الباحث الى الوعود الانتخابية للاحزاب الاخرى وعلى رأسها الحزب المعارض الرئيسي حزب الشعب الجمهوري. كما يتطرق الى توقعات البيت الابيض التي تتلخص بفوز حزب العدالة والتنمية ولكن دون الوصول الى اغلبية ٣٦٧ مقعدا في البرلمان والتي تمكنه من اصدار دستور بمفرده. ويعطي الباحث معلومات عن الاحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات والنتائج التي حصل عليها كل حزب منها، مشيرا الى خارطة الطريق للمرحلة الجديدة التي اوضحها رئيس الحزب رجب طيب اردوغان فور الاعلان عن فوز حزبه، والى ان اردوغان سيسعى الى تشكيل حكومة جديدة تتولى تنفيذ الاعباء المهمة التي يخطط الحزب لتنفيذها. ويعطي الباحث بعد ذلك تفاصيل جانبية عن نتائج الانتخابات ويلقي الضوء على المؤهلات العلمية لنواب الدورة البرلمانية الجديدة.

وينهي الباحث دراسته بتوضيح اسباب نجاح حزب العدالة والتنمية في الحكم وبيان التحديات الي تنتظر الحكومة الجديدة في المرحلة القادمة، والاشارة الى توسع الدور الاقليمي الذي ستلعبه تركيا، والى ان انقرة ستبقى منحازة لخيارات شعوب المنطقة، وانها ستدعم مسيرتها نحو بناء انظمة ديمقراطية وتعددية. ويختم الباحث موضوعه بالقول بان التحدي الاقتصادي سيبقى هو التحدي الاكبر امام حكومة اردوغان التي عليها ان تحقق وعودها للناخب التركي قبل الانتخابات.

المقدمة:

ذكرنا في مقدمة دراستنا السابقة (الانتخابات وتجربة حزب العدالة والتنمية التركي)»٢«، بأن هذه الانتخابات ستكون من أهم الانتخابات في تأريخ تركيا الحديثة إذا تمكن حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان من الفوز، وأكدنا بأنه في حالة عدم حدوث أمر طاريء في تركيا سيتم فوز العدالة حتماً حسب الدلائل الموجودة في الساحة السياسية التركية.

من خلال متابعتنا للشؤون التركية لاحظنا وقوف بعض الجهات الأجنبية ضد فوز حزب العدالة والتنمية وبشكل علني منها صحيفة (ذي أكونوميست) البريطانية التي دعت الناخبين الأتراك الى الإدلاء بأصواتهم لصالح الحزب المعارض الأم (حزب الشعب الجمهوري) بشكل صريح في وقت لم يبق لإجراء الانتخابات إلا (٨) أيام، وبرّرت ذلك بأن أفضل طريق لغلبة الديمقراطية في تركيا هو الابتعاد عن إدلاء الأصوات لصالح حزب العدالة والتنمية الحاكم في البلاد منذ ٢٠٠٢.

وقد إنزعج أردوغان من تصرف صحيفة (ذي أكونوميست) وقال في احدى جولاته الانتخابية مخاطباً الصحيفة: «ايتها الصحيفة ! إنك تجهلين الأمور السياسية في هذا البلد ! .. من قال لكِ إن حزب الشعب الجمهوري ضمان للديمقراطية في تركيا ! لو كان لديك شذرات من المعرفة لكنت تعلمين جيدا أن الديمقراطية وحزب الشعب الجمهوري شيئان منفصلان عن بعضهما ومن الاستحالة بمكان أن يجتمعا على صعيد واحد».

وأكد أردوغان أن كتابة مقال تحليلي حول الانتخابات العامة في تركيا شيء والدعاية لحزبٍ شيء آخر؛ وأضاف:» لو دعت الصحيفة إلى التصويت لصالح حزب العدالة والتنمية لرفضنا ذلك أيضا بلا تردد».

ومن خلال متابعتنا أيضاً لاستطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة (كونسينسوس) ونشر في صحيفة (TÜRK HABER) بتأريخ ٢٠١١/٦/١ أن حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا مؤهل للفوز للمرة الثالثة على التوالي في الانتخابات التي تجري في ١٢ حزيران ٢٠١١ حيث بلغت نسبة التأييد التي حصل عليها ٤٨,٦ في المئة.

ان حزب العدالة والتنمية هو حزب محافظ اجتماعياً يدعو لسياسات الاقتصاد الحر وتعتمد قوته بدرجة كبيرة على دفعه الاقتصاد الى آفاق جديدة مع المحافظة على استقرار سياسي ونمو قوي على مدى نحو تسع سنوات قضاها في السلطة.

تولى الحزب السلطة عام ٢٠٠٢ وينسب اليه الفضل في كسر دائرة مفرغة من الازمات السياسية والمالية التي اعترضت طريق التنمية في تركيا في الماضي.

حرب الوعود بين حزبي العدالة والشعب في الحملات الانتخابية:

حزب العدالة والتنمية:

من خلال جولاته الانتخابية تعهد رئيس الوزراء التركي (زعيم حزب العدالة والتنمية) رجب طيب اردوغان ببرنامج حزبه الانتخابي بمناسبة حلول الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية بالوعود الجديدة والمختلفة والغريبة التي اثارت انتقادات واعجاب بنفس الوقت جراء غرابتها وصعوبة تحقيقها واهم هذه الوعود:

المشروع المجنون: الذي يتضمن تقسيم اسطنبول الى مدينيتن احداهما اسيوية والاخرى اوروبية وتحويلها مركزاً تجارياً عالمياً بعد نقل البنك المركزي اليها وهو ما اعتبرته المعارضة محاولة لاعادة اسطنبول الى العاصمة التركية الجديدة لهدف استعادة ايام السلطنة العثمانية.

دستور جديد: وعد باعداد دستور جديد على ان يكون قصيرا وواضحا يعتمد على خدمة المواطن وحقوقه وليس لمصلحة الدولة على حساب المواطن.

تسوية المشاكل السياسية: وعد اردوغان شعبه في الحملة الانتخابية بتسوية كل المشاكل السياسة التركية قبل عام ٢٠٢٣ وفي مقدمتها قضية الاكراد والعلويين وخفض معدل البطالة الى ما دون ٥ ٪ اضافة الى رفع حجم الاقتصاد من ٧٥ مليار دولار الى تريليوني دولار لتصبح تركيا بين اقوى عشر اقتصادات في العالم بحيث يصل معدل دخل الفرد الى ٢٥ الف دولار.

وقدمت الاحزاب السياسية وعودا عديدة للمواطن من اجل كسب صوته بانتخابات ١٢ يوينو/ حزيران ٢٠١١ اضافة الى تقديم وعود بالسياسة الخارجية

حيث يؤكد حزب العدالة بحملته الانتخابية بالشأن الخارجي على الاستمرار بتولي دور اقليمي والعديد من ادوار الوساطة لهدف تسوية المشاكل التي تواجهها المنطقة بالاضافة الى وضع استراتيجية جديدة لنيل عضوية الاتحاد الاوروبي التامة والاستمرار على الاصلاحات السياسية والقضائية اضافة الى ايلاء الاهمية لنموذج الشراكة المشتركة مع امريكا وبذل المزيد من الجهود والمساعي لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية من اجل خدمة كلا البلدين والاستمرار على جهود تسوية القضية القبرصية للتوصل الى حل عادل دائم بالجزيرة المتنازع عليها وتطوير العلاقات الخارجية مع كافة دول منطقة الشرق الاوسط ضمن اطار التغيرات السياسية الجارية في تلك المنطقة .

وحسب بعض المحللين الاتراك، فأن الملفت للإنظار هو عدم التطرق في السياسة الخارجية المعدة من قبل حزب العدالة الى الخلافات الاسرائيلية – الفلسطينية والى العلاقات المتوترة مع اسرائيل وازمة البرنامج النووي الايراني، وانما اولى البرنامج اهميته لتطوير العلاقات مع دول البلقان والقوقاز واسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية.

حزب الشعب الجمهوري:

انتقدت الاحزاب المعارضة البرنامج الانتخابي للحزب الحاكم، اذ اعتبر زعيم حزب الشعب الجمهوري وعود اردوغان بأنها تعكس طموح حزب العدالة الى اعادة تركيا الى ايام العهد العثماني وتنفيع رجال الاعمال المقربين منه بالمشاريع الاعمارية اضافة الى عدم ايلاء الاهمية للمواطن ورفاهه.

أكد زعيم حزب الشعب الجمهوري (كمال قليجدار اوغلو) في وعوده التي قدمها للشعب ضمن اطار حملته الانتخابية على تخفيض سعر الوقود للمزارع التركي الى ١,٥ ليرة أي دولار واحد بدلا من السعر الحالي ٣,٦ ليرة اضافة الى منح راتب شهري قدره ٦٠٠ ليرة لكل عائلة فقيرة مع تقديم مساعدات التغذية الشهرية لاطفال العوائل الفقيرة ومنح وجبات الطعام للطلبة الجامعيين دون مقابل.

وفي سياق متصل أكد برنامج السياسة الخارجية المعد من قبل حزب الشعب الجمهوري، كوعود سياسية للناخب التركي، على ضرورة العمل من اجل تأسيس عالم مبني على الثقة والعدل واحلال السلام في المنطقة والعالم جميعا مع مراعاة المساواة واحترام القوانين الدولية والتضامن مع الاحزاب الاشتراكية في العالم بوضع حقوق الانسان والحرية بعين الاعتبار وايلاء الاهمية لعضوية تركيا التامة بطريقها للاتحاد الاوروبي والدفاع عن المصالح المشتركة مع امريكا ضمن اطار تطوير العلاقات في كافة المجالات مع بذل الجهود من اجل اجتياز كافة العقبات بطريق عضوية تركيا واهمها بصدد القضية القبرصية وخاصة المدرجة بالبرتوكول الاضافي «مطالبة فتح الموانئ» والتأكيد على وجود دولتي اسرائيل وفلسطين في المنطقة والعمل على سياسة فعالة مؤثرة في منطقة الشرق الاوسط.

واكدت سياسة الحزب على ضرورة التوصل لحل الخلافات بين تركيا واسرائيل وتولي دور مؤثر بملف البرنامج النووي.

البيت الابيض لا يتوقع حصول أردوغان على ٣٦٧ مقعد:

اشار احد كبار مسؤولي البيت الابيض الذي طلب عدم ذكر اسمه في حديثه الخاص لصحيفة جمهوريت التركية في ٢٠١١/٥/٢٨ بانه لا يمكن ان يحقق حزب العدالة هدفه المرسوم بالانتخابات البرلمانية القادمة المزمع اجراؤها بتاريخ ١٢ يونيو/ حزيران، واضاف المسؤول الامريكي: ان توقعاتنا باتجاه عدم امكانية حصول حزب العدالة على ٣٦٧ مقعد برلماني ولكن بدون اي شك سيفوز بالمرتبة الاولى بالانتخابات وللمرة الثالثة على التوالي اذ نتوقع ان يحصل حزب العدالة على الاقل على نسبة ٣٨ ٪ التي حصل عليها بالانتخابات المحلية الماضية عام ٢٠٠٩ وان سبب ذلك يعود الى أن الحزب لم يعد يرسم صورة المظلوم بين صفوف شعبه، واكد المسؤول الامريكي بأنهم يتوقعون حصول حزب الشعب الجمهوري على نسبة تتراوح بين ٢٥ – ٣٠ ٪ بالانتخابات وقد تزداد هذه النسبة بالايام القادمة مع اقتراب موعد الانتخابات مشيرا الى تغير نظرة ومفهوم حزب الشعب الجمهوري مع تولي كمال كلجدار اوغلو زعامة الحزب وانه قد يحقق نجاحا كبيرا في الاشهر القادمة بالعديد من المجالات حيث

لقي وفد الحزب الذي زار واشنطن مؤخرا اعجابا كبيرا من كبار مسؤولي المؤسسات الامريكية، واضاف المسؤول الامريكي انه لا يمكن ان يواجه حزب الحركة القومية مشكلة اجتياز الحاجز النسبي ١٠ ٪ المفروضة على الاحزاب السياسية اثناء خوضها الانتخابات البرلمانية.

صناديق الاقتراع:

توجه صباح يوم (١٢) حزيران/ يونيو ٢٠١١ (٥٠,٠٨٩,٩٣٠) مليون ناخب بعموم المدن والبلدات والقرى التركية الى صناديق الاقتراع في اطار الإنتخابات البرلمانية العامة التي شهدت تنافسا كبيراً، وقد توقعت جميع استطلاعات الرأي ان يخرج حزب العدالة فائزاً في الانتخابات للمرة الثالثة على التوالي وتشكيل حكومة بحزب منفرد.

أشارت المعلومات الواردة من المجلس الاعلى للانتخابات التركية بأن اعداد الناخبين الاتراك في الخارج يصل مجموعهم الى (٢,٥٦٨,٩٧٧) مليون ناخب وأعداد المشرفين على صناديق الاقتراع (١,٣٩٤,٤٤٩) مليون التي يصل عددها الى (١٩٩,٢٠٧) الف صندوق واضافت المعلوماتٍ بأن اعداد المرشحين (٧,٤٩٢) الف مرشح اضافةً الى (٢٠٣) مرشح مستقل وانه سيشترك في الانتخابات (١٥) حزب سياسي.

أغلقت صناديق الاقتراع مساء يوم الأحد ١٢ حزيران، وبعد فترة قليلة من نفس اليوم تم الاعلان عن نتائج الانتخابات وحصول حزب العدالة والتنمية بنسبة ٤٩,٩١٪ أي بحدود ٣٢٦ نائب، أي أن حزب أردوغان قد فاز ولكن ليس بالشكل الذي كان من المفترض له أن يحقق ٣٦٧ نائبا في البرلمان ليستطيع تغيير الدستور بمفرده.

وفي أول كلمة رسمية له في التعقيب على نتائج انتخابات المجلس التشريعي اعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان النصر لتركيا وقدم التهنئة لتركيا بانتصار حزب العدالة والتنمية في انتخابات المجلس التشريعي التركي مبينا أن فوز حزبه بالأغلبية يعود بالخير على تركيا بجميع طوائفها وأعراقها.

الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية:

شارك في انتخابات ١٢ حزيران (١٥) حزب سياسي تركي إضافةً الى «حزب السلام والديمقراطية» التي أوعز الى أعضائه المشاركة تحت عنوان مستقلين لتفادي عدم الحصول على نسبة ١٠٪ من مجموع المصوتين وهذه الأحزاب هي:

حزب العدالة والتنمية: (AKP)
٢- حزب الشعب الجمهوري: (CHP)
٣- حزب الحركة القومية : (MHP)
٤- المستقلون (BGM) أغلبهم أعضاء حزب السلام والديمقراطية: (BDP)
٥- حزب السعادة (SP)
٦- حزب صوت الشَّعب (HASP)
٧- حزب الوحدة الكبرى (BBP)
٨- الحزب اليمقراطي (DP)
٩- حزب الشعب والمساواة (MEP)
١٠- حزب اليسار الديمقراطي (DSP)
١١- حزب الطريق الديمقراطي (DYP)
١٢- الحزب الشيوعي التركي (TKP)
١٣- حزب الشعب (MP)
١٤- حزب المحافظين القوميين (MMP)
١٥- حزب العمل (الجهد) (EMEP)
١٦- حزب الديمقراطي الليبرالي (LDP)

لم تتمكن جميع هذه الأحزاب من الوصول الى نسبة ١٠٪ الإ حزب العدالة والتنمية والشعب الجمهوري والحركة القومية إضافة الى حزب السلام الكردي وذلك على شكل نواب مستقلين يقومون بتشكيل كتلة باسم حزبهم داخل البرلمان ويمكن إدراج هذه الأحزاب الفائزة كالآتي:

حزب العدالة والتنمية: (AKP)
٢- حزب الشعب الجمهوري: (CHP)
٣- حزب الحركة القومية : (MHP)
٤- المستقلون (BGM)

الأحزاب السياسية الفائزة في الانتخابات البرلمانية العامة لسنة ٢٠١١

الحزب السياسي	عدد المصوتين	االنسبة المئوية	عدد أعضاء البرلمان
حزب العدالة والتنمية	٢١,٣٩٩,٩٤٧	٤٩,٩١٪	٣٢٦
حزب الشعب الجمهوري	١١,١٠٩,٣٣٦	٢٥,٩١٪	١٣٥
حزب الحركة القومية	٥,٥٧٣,٦٩١	١٣٪	٥٣
المستقلون (حزب السلام)	٢,٨٤٩,٥٦٦	٦,٦٥	٣٦

الجدول التالي يوضح سير نسب الانتخابات العامة (البرلمانية) في الفترات السابقة ومقارنتها مع النتائج الأولية لهذه الانتخابات:

الحزب السياسي	الانتخابات العامة في عام٢٠٠٢٪	نتائج الانتخابات العامة عام ٢٠٠٧(٪)	الانتخاب العامة في عام٢٠١١ (٪)
حزب العدالة والتنمية	٣٤,٤٣	٨٥,٦٤	٤٩,٩١
حزب الشعب الجمهوري	١٩,٤١	٨٨,٠٢	١٩,٥٢
حزب الحركة القومية	٨,٣٥	٧٢,٤١	١٣
حزب المجتمع الديمقراطي/ سابقا - حاليا حزب السلام	٦,١٤	٥,٤٢ عن طريق المستقلين	٦,٦٥ عن طريق المستقلين

باقي الأحزاب لم يتمكنوا من الوصول الى نسبة ١٠٪

خارطة الطريق للمرحلة الجديدة :

قدم رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان عصر يوم ٢٠١١/٦/١٤ اي بعد يومين من اجراء الانتخابات البرلمانية استقالة حكومته الـ (٦٠) الى رئيس الجمهورية عبد الله غول بعد انتهاء اجتماع مجلس رئاسة الوزراء، وتوجهت كافة الانظار الى رئيس الوزراء اردوغان مجددا بعد الاعلان عن النتائج الاولية للانتخابات البرلمانية وفوز حزبه بنسبة ٥٠ ٪ . اشارت المعلومات الى ان اردوغان سيبدأ وبدون اضاعة اي وقت بتشكيل الحكومة الجديدة الـ (٦١) التي ستتركز اعمالها بالدرجة الاولى حول تغير الدستور وصياغة دستور جديد بعد استشارة كافة الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. واكدت المعلومات بحال عدم توصل اردوغان لاقناع الاطراف سيضطر للتوجهه للاستفتاء الشعبي وسيجري اردوغان أيضا جملة زيارات شكر سواء على الصعيد المحلي او الخارجي التي ستشمل زيارة « قبرص، اذربيجان، امريكا والصين».

ويؤكد المحللون السياسيون ان الناخب التركي اختار حكومة العدالة وللمرة الثالثة على التوالي بحزب منفرد ولكن بنفس الوقت اكد الناخبون الاتراك على ضرورة فتح حوار استشاري مع الاحزاب السياسية الاخرى لصياغة دستور جديد يشمل كافة الاطراف وتسائل المحللون هل سيتوجه رئيس الوزراء للبحث عن ارضية مشتركة مع الاحزاب السياسية لصياغة الدستور؟ الرد على هذا السؤال في الاشهر القادمة سيرسم صورة ومستقبل السياسة التركية، اذ يتوقع المحللون السياسيون ان حزب العدالة سيستمر بحكم البلاد لمدة ١٤ عاما آخر على الاقل .

أصغر نائب في البرلمان التركي:

لم يمنعه صغر سنه وهو (٢٧) عاماً من الدخول إلى البرلمان التركي نائباً عن حزب العدالة والتنمية، النائب بلال مجيد الأصغر سناً بين أعضاء البرلمان التركي الجديد، والذي أكمل دراسته للعلوم السياسية في جامعة صابانجي التركية وأكمل دراسة الماجستير في ادارة الأعمال في جامعة بيرنل في انجلترا ثم حصل على شهادة ماجستير في العلوم السياسية من جامعة كينج كوليج في لندن. كما تلقى دروساً في سياسات الغرب وأوروبا اضافة الى سياسات الاعلام في جامعة بوستن الأميريكية.

ويأتي ذلك ضمن سياسة يتبعها حزب العدالة والتنمية في تفعيل دور الشباب التركي في كافة الميادين السياسية والإجتماعية.

يسجل البرلمان التركي لهذه الدورة أرقاماً قياسية مختلفة لتشمل حتى توزع أعمار النواب في البرلمان، حيث يحتل النائب عن حزب الشعب الجمهوري أوكتاي ايكشي لقب أكبر النواب سناً في البرلمان عن عمر يناهز ٧٩ عاماً.

حزب العدالة يحصد أصوات الأتراك المغتربين:

حصل حزب العدالة والتنمية على ٦١٪ من أصوات الأتراك القاطنين خارج البلاد الذين أدلوا بأصواتهم في ٢٥ مركز جمركي تركي.

وكان المغتربون الأتراك قد باشروا بالتصويت في مراكز الإقتراع الموجودة في المطارات والبوابات التركية الحدودية منذ ١٠ مايو/أيار الماضي ووصل إجمالي عدد أصواتهم حتى مساء الأحد الماضي الى ١٢١ ألف و ٩٨٩ صوت.

وأسفرت عمليات الفرز عن حصول:

- حزب العدالة والتنمية على ٦١ ٪ من أصوات المغتربين
- حزب الشعب الجمهوري على ٢٦٪ من الأصوات
- حزب الحركة القومية على ٨ ٪ من الأصوات.

وتشير المعطيات إلى أن نسبة مشاركة المغتربين في انتخابات الأحد الماضي كانت متدنية الى حد ما إذا قورنت بانتخابات عام٢٠٠٧ التي وصل عدد المصوتين المغتربين فيها الى ٢٢٨ ألف مغترب وعددهم في إستفتاء التعديل الدستوري الذي جرى في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ الى ١٩٦ ألف ناخب.

تفاصيل جانبية عن نتائج الانتخابات:

إحتل حزب العدالة والتنمية المرتبة الأولى في ٦٦ محافظة تركية من مجموع ٨١ محافظة بينها محافظة "ريزا" مسقط رأس زعيم الحزب رجب طيب أردوغان.

فشل مرشحو العدالة والتنمية في ثلاث محافظات تركية فقط وهي " تونجلي, حكاري, إيغدير".

رغم أن حزب العدالة والتمنية لم يستطع أن يحتل المرتبة الأولى في محافظة إزمير (التي تعد إحدى قلاع حزب الشعب الجمهوري) فقد تمكن من زيادة أصواته بنحو ٦ نقاط.

إحتل حزب الشعب الجمهوري المرتبة الأولى في ٧ محافظات فقط بينها إزمير وانطاليا بينما إحتل حزب الحركة القومية المرتبة الأولى في ولاية "إيغدير" فقط.

حزب السلام والديمقراطية خاض الإنتخابات بـ ٦١ مرشحا مستقلا, فاز ٣٦ منهم فقط.

حزب السعادة وهو حزب المرحوم نجم الدين أربكان, والحزب الذي إنشق منه كل من رجب طيب أردوغان و عبدالله غول وعبد اللطيف شنر عام ٢٠٠١، لم يستطع سوى الحصول على ١,٢٤٪ من الأصوات.

لم يتمكن زعيم حزب تركيا "عبداللطيف شنر" من الفوز في الإنتخابات رغم أنه خاضها كمرشح مستقل من محافظة "سيواس". حيث لم يحصل سوى على ٥٪ من أصوات المحافظة. يذكر أن "شنر" وهو من الطائفة العلوية أحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية الحاكم وتولى منصب نائب رئيس الوزراء في حكومة أردوغان الأولى ثم إستقال من منصبه وعن الحزب ليشكل حزب "تركيا".

فشل حزب اليسار الديمقراطي أيضا, وهو حزب المرحوم بولند أجويت (الذي كان يرأس الحكومة التركية إبان عملية السلام التي نفذها الجيش التركي في شمال قبرص عام ١٩٧٤), في إجتياز الحاجز الإنتخابي ولم يستطع الحصول سوى على ٠,٢٥٪ من الأصوات.

الحزب الشيوعي التركي لم يحصل سوى على ٠,١٤٪ من الأصوات.

المؤهلات العلمية لنواب الدورة البرلمانية الجديدة:

كشفت معلومات إحصائية عن أن نسبة النواب الخريجين من الجامعة في مجلس الأمة (البرلمان) التركي الجديد تبلغ ٩٣,٧٪.

وبحسب معطيات العملية الإحصائية التي جرت للنواب الفائزين في انتخابات ١٢ يونيو/حزيران الجاري فإن الدورة البرلمانية الجديدة (٥٥٠ برلمانيا) تتضمن المعلومات التالية:

- عدد خريجي الجامعة = ٥١٣
- عدد خريجي الثانوية = ٣٥
- عدد خريجي الابتدائية = ٢
- عدد المحامين = ٩٨ (١٧,٨٪)
- عدد المهندسين = ٥٩ (١٠,٧٪)
- عدد الأطباء = ٣٤
- عدد الصحفيين = ١٠
- عدد الذين يشتغلون في سلك التربية والتعليم = ١١

وتتوزع هذه المعلومات على الأحزاب السياسية في المجلس على النحو التالي:
حزب العدالة والتنمية الحاكم:
- عدد الجامعيين من إجمالي ٣٢٦ نائبا: ٣١٤ (٩٧٪)
- عدد خريجي الثانوية: ١٢ (٣٪)

حزب الشعب الجمهوري:
- عدد الجامعيين من إجمالي ١٣٥ نائبا: ١٢٧ (٩٥٪)
- عدد خريجي الثانوية: ٦
- عدد خريجي الابتدائية: ٢

حزب الحركة القومية:
- عدد الجامعيين من إجمالي ٥٣ نائبا: ٤٧ (٨٩٪).
- عدد خريجي الثانوية: ٦

النواب المستقلون:
- عدد الجامعيين من إجمالي ٣٦ نائبا: ٢٥
- عدد خريجي الثانوية ١١

أسباب نجاح حزب العدالة في الحكم:
قدرة الحزب على التكيف مع الديمقراطية الليبرالية والعلمانية المركزة على حقوق الإنسان وحريات الفرد والمجتمع والأقليات، والمحجمة لدور الأجهزة الأمنية والعسكرية في رسم السياسات وحكم البلاد.
تصفير الخلافات: وهي النظرية التي دعا اليها وزير الخارجية التركي (أحمد داوود أوغلو) في كتابه العمق الاستراتيجي والتي بدأ الحزب الحاكم بتطبيقها بعد الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٩.
يؤكد السياسيون الأتراك أن الحزب تمكن من وضع البلاد على طريق التكيف مع شروط عضوية الاتحاد الأوروبي ونجاحه في قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
تمكن الحزب من تطوير "**مدرسة جديدة**" في الفكر والممارسة السياسية منبثقة من رحم ديمقراطية ناشئة ومتعايشة مع العلمانية ولا تجد تعارضا بين تعاليم الإسلام وحقوق الإنسان.
حسب بعض مسؤولي حزب العدالة بأن الحضور النشط للسياسة الخارجية في مختلف ملفات المنطقة وأزماتها، ساعد على "تصفير الخلافات" و"التوازن بين الأمن وحقوق الإنسان" و"العدالة والتنمية للجميع"، واستقلالية القرار الوطني وترك المنطقة تعالج شؤونها أولا، كل ذلك ساهم في تعزيز مكانة تركيا الإقليمي والدولي.

تحديات ما بعد الانتخابات:
رجب طيب أردوغان يدرك أنّ تحديات كبيرة تنتظره لإنجاز ما وعد به المواطنين الأتراك خلال حملته الانتخابية، ومن أبرز ذلك:
صياغة دستور جديد لتركيا.
مواصلة مسيرة الإصلاحات السياسية.
محاربة الفساد والمافيا.
إنهاء هيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي.
الحل السلمي للقضية الكردية.
تأهيل الاقتصاد التركي للمرتبة العاشرة عالميا.
تعزيز مكانة تركيا ودورها الإقليمي.
معظم أحزاب المعارضة التركية تبدو متفقة على ضرورة صياغة دستور جديد لتركيا ينهي العمل بالدستور الحالي الذي سطّره الجنرالات الأتراك على مقاساتهم في آخر انقلاب عسكري قاموا به في مطلع الثمانينيات، لكن هذه الرؤية المشتركة قد لا تهيّئ الأرضية لتوافق بين مختلف الأحزاب التركية حول صيغة الدستور الجديد، وهو ما يجعل تركيا مرشحة لجدل سياسي كبير حول هوية الدستور المرتقب الذي سيطرحه أردوغان.
لاشك أن حزب العدالة والتنمية الحاكم مطالب اليوم بتحقيق الحدّ الأدنى من التوافق مع مختلف الأحزاب السياسية والفعاليات المدنية والمؤسسات الدستورية، لاسيما القيادة العسكرية وجهاز القضاء لإجازة مسودة الدستور في البرلمان التركي، لكن أردوغان قد يجد نفسه مضطرّا للعودة مرّة أخرى للناخبين الأتراك في استفتاء شعبي حول مشروع الدستور في حال تعذّر عليه تأمين التوافق المطلوب، وهو أمر يبدو غاية في الصعوبة أمام رغبة بعض الأطراف التركية الكمالية الإبقاء على دور فاعل للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية باعتبارها الضامن الأساسي لعلمانية الدولة التركية استنادا لمادة واضحة في الدستور التركي الحالي.
يتحرّك أردوغان بثقة كبيرة لإنجاز الدستور الجديد

وبقية الإصلاحات السياسية الأخرى التي وعد بها، لاسيّما إنهاء تداخل الصلاحيات فيما بين المؤسسات الدستورية، وإصلاح النظام القضائي للتقدم بأوضاع الحريات وحقوق الإنسان التي تهيّئ الأرضية لحلّ سياسي وسلمي للقضية الكردية في تركيا.

وبرغم الحرص الذي يبديه حزب العدالة والتنمية الحاكم للتوصّل إلى حل نهائي للقضية الكردية من خلال نص الدستور الجديد الذي يقول أردوغان إنه سيعترف بحقوق جميع الأطراف العرقية والدينية التي تمثّل نسيج المجتمع التركي، إلاّ أن هذه المهمة لا تبدو سهلة بسبب حالة التشرذم التي تعيشها الساحة الكردية داخل تركيا وعدم وجود رؤية واحدة للحل، بالإضافة إلى ارتباط بعض التنظيمات الكردية بأطراف خارجية وتعالي أصوات كردية بفرض خيار الحكم المحلي للمناطق ذات الأغلبية الكردية الذي يعتبر شكلا يتقارب مع الحكم الذاتي والذي لا تبدو أنقرة مستعدة له في هذه المرحلة.

ومن الواضح أن عدد المقاعد التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية (٣٢٦ مقعدا) لا يشجّع أردوغان على طرح ما كان يدعو إليه لتغيير نظام الحكم في تركيا من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، ويبدو أنّه سيعطي الأولوية في المرحلة المقبلة لملف صياغة الدستور الجديد الذي ينتظره الشارع التركي، لكن رغبة أردوغان في الترشّح لمنصب رئاسة الجمهورية عام ٢٠١٤ تبدو واضحة وطريقها ميسّر نظرا لأن حزبه يحتلّ أكثر من نصف مقاعد البرلمان التركي.

أعطى رجب طيب أردوغان خلال خطابه أثناء احتفاله بفوز حزبه في الانتخابات إشارات واضحة بأن الدور الإقليمي لتركيا سيشهد توسّعا أكبر، ولعلّ إشارته إلى أن فوز تركيا هو فوز لشعوب الشرق الأوسط يشير إلى أن أنقرة ستبقى منحازة لخيارات شعوب المنطقة، وأنها ستدعم مسيرتهم نحو بناء أنظمة ديمقراطية وتعددية لقناعة تركيا بأن بناء شراكتها الإستراتيجية مع أنظمة ديمقراطية ستشكل الضمانة الحقيقية لمستقبل تلك الشراكة.

ويبقى التحدّي الاقتصادي هو الأكبر أمام حكومة أردوغان حيث ينتظر الناخب التركي تحقيق معدّلات نموّ اقتصادي تساهم في الحدّ من ظاهرة البطالة وترفع من دخل الفرد التركي من ١٠ آلاف دولار إلى ١٥ ألف دولار، كما وعد أردوغان.

المصادر:

صحيفة يني شفق.
صحيفة ملليت.
صحيفة حريت.
موقع المفوضية العليا للانتخابات التركية.
فضائية (NTV) التركية.
صحيفة العالم الالكترونية التركية.
صحيفة (HABER TURK)
صحيفة جمهوريت
صحيفة الوطن "صوت المواطن العربي"

*دبلوماسي عراقي من مواليد كركوك عام ١٩٥٧ عضو المعهد العراقي لحوار الفكر، خبير في الشؤون التركية.

**نشر القسم الأول في التوجيه الاستراتيجي للمعلومات، انتاج الفكر الحر الخاصة بمركز الشرق الاوسط للدراسات الاستراتيجية (ORSAM) التركية.

Mithatpaşa Caddesi 46/6 Kızılay-ANKARA
Tel: 0 (312) 430 26 09 Fax: 0 (312) 430 39 48
www.orsam.org.tr, orsam@orsam.org.tr